

■ **على الغلاف**

بعد تصنيفه غاز البنج كاحد «الغازات الصناعية» التي لا تستلزم الدعم، قرّر مصرف لبنان عدم دعم فواتير استيراد كل شحنات المُستلزمات والأدوات الطبية التي جرت قبل أيولو الماضي. هذا الإجراء الذي يصفه المُستوردون بـ«الاعتباطي»، والمنسجم مع سلوك المصرف، حيال قطاعات أساسية عدة، دفع بشركة soal المختصة باستيراد الأوكسيجين وغاز البنج إلى التهديد بالامتناع عن تسليم بعض هذه المنتجات الحيوية إلى المستشفيات إذا لم يعالج مصرف لبنان الأمر اليوم

مصرف لبنان يقطع الأوكسيجين.. والبنج

هديك فرزور

عُمر الكباش بين مصرف لبنان ومُستوردي المُستلزمات والأدوات الطبية من عُمر استدلاع الأزمة النقدية. قبل نحو سبعة أشهر، وتزامناً مع احتجاز أموال المودعين في المصارف، امتنعت هذه الأخيرة عن فتح اعتمادات بالدولار للمُستوردين طوال تلك الفترة، صدرت تعاميم وقرارات عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بعد كثير من الأخذ والرد بين وزارة

**6 إصابات جديدة بـ«كورونا»**

ست إصابات بفيروس كورونا سُجلت أمس من أصل 1461 فحصاً (خمسـة مُقيمين وواحد)، ليرتفع إجمالي الإصابات إلى 1495 إصابة. في المقابل، ارتفع عدد حالات الشفا إلى 944، فيما بقي عدد الوفيات ثابتاً عند 32، ما يجعل عدد المصابين الفعليين 519. ووفق الأرقام الصادرة عن غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث، فإنّ 490 شخصاً من المصابين الفعليين يخضعون للعزل المنزلي، وإن 29 مُصاباً يُقيمون في المُستشفيات؛ ستة منهم في حالة حرجة.

قضية

أزمّات «مستشفى الحريري» مستمرّة: علامات استفهام حول التبرّعات والهبات

هديك فرزور

حتى الآن، لا رقم نهائياً وواضحاً حول مجموع التبرّعات والهبات التي «أعدقت» على مستشفى رفيق الحريري الحكومي في زمن «كورونا». وفق معلومات «الأخبار»، تسلمت إدارة المستشفى، حتى الآن، نحو خمسة مليارات ليرة فقط. وهو رقم أقل بكثير من المبالغ التي أعلن أنها ستخصّص للمستشفى الذي يربّح تحت عجز مزمن، ودين متراكم يقوِّم الـ 100 مليار ليرة، ففي آذار الماضي، نظّمت قناة mtv حملة لجمع التبرّعات من أجل دعم المؤسسات المعنية بمواجهة انتشار «كورونا» وفي مقدمها «رفيق الحريري»، يومها أخذت «الحمّيّة» سياسيين

الصحة والمُستوردين وقطاع المُستشفيات من جهة، والمصارف من جهة أخرى، تضمّنت صيغاً مختلفة لدعم استيراد المُستلزمات والأدوات الطبية على غرار دعم استيراد المواد الأساسية كالدواء والمُقمح والمحروقات. آخر الصيغ «المكتوبة»، والمتفق عليها، كانت تقضي بأن يُغطّي مصرف لبنان 85% من قيمة الفواتير على أساس سعر الصرف الرسمي، على أن يؤمّن المُستوردون الـ 15% من الدولارات المتبقية من السوق. إلا أن هذه الصيغة لم تسر يوماً بانتظام والوضوح الذي وُعد به المُستوردون الذين كانوا، ولا يزالون، يتهمون المصارف بالاستئناسية والتحايل لعدم تنفيذ التعميم. تستورد الأوكسيجين وعدداً من الغازات الطبية بالتوقف عن توريد أي من هذه المنتجات في حال امتناع المُستشفيات وغيرها عن الدفع نقداً بالدولار عند التسليم، وفي حال عدم التجاوب حتى يوم غد الجمعة (اليوم) من قبل مصرف لبنان، وفق كتاب أرسلته الشركة إلى كل من وزارة الصحة ونقابة المُستشفيات ونقابة مُستوردي المُستلزمات الطبية، ومع استحالة تطبيق هذا الشرط في ظل أزمة سعر الصرف، يدغو تهديد الشركة بمباشرة إعلان عن انقطاع مرتّب لتلك المُستلزمات. المدير التجاري لـ soal، في لبنان جورج كوفدالي أوضح في اتصال مع «الأخبار» أن الشركة لن تمتنع عن تسليم الأوكسيجين، «لأننا نقوم بتصنيعه، إلا أننا سنضطر إلى الامتناع عن تسليم غاز البنج الذي لا يقل أهمية بسبب رفض مصرف لبنان الاعتراف به كغاز طبي واعتباره غازاً صناعياً، فضلاً عن جملة من التصرفات الاعتباطية التي نقوم بها المصرف». وكان كتاب الشركة قد فنّد المشاكل التي تشوب آلية التعاطي في ملف

المُستلزمات والغازات عبر ثلاث نقاط، أولاً «الرفض الاعتباطي لمفات عائدة مُستلزمات استعملت في فترة كورونا»، و«التأخير الكبير في الموافقات على التحويلات التابعة لبقية المُستلزمات، ما يعيق الاستيراد والدفع للموردين»، فضلاً عن «رفض كل الملفات التي يعود تاريخ استيرادها إلى ما قبل أيلول 2019، مع العلم بأننا وُعدنا بتجربتها سابقاً». رئيسة نقابة مُستوردي المُستلزمات

قرّر مصرف لبنان عدم دعم استيراد البنج بعد تصنيفه «غازاً صناعياً»

والأدوات الطبية سلمى عاصي أكدت لـ«الأخبار» أن قرار مصرف لبنان بالتراجع عن تغطية فواتير المُستلزمات والأدوات الطبية التي تم استيرادها قبل أيلول الماضي يُعدّ مستوردين خسائر، إذ إنهم سلّموا بضاعتهم إلى المُستشفيات على أساس السعر المدعوم، في حين يعود تاريخ استيرادها إلى تدهور مُستمر، ولن تتمكن المُستشفيات والجهات من تسديد فواتيرها على أساس السعر الراهن». وتبّهت

خمسـة مليارات ليرة فقط وصلت إلى المستشفى الرّازح تحت 100 مليار من الديون

الجهة المتبرّعة، وسيتم الإعانة رسمياً عنها وعن مجموع الأموال وجداول إنفاقها الأسبوع المقبل». وفتحت إلى أن هذه التبرّعات «كانت مهمة للعمل على تأمين تكاليف أزمة

تقرير

الخوف من الإصابة انعكس خوفاً من المصابين «الاختبار الأهم»: الوصمة قبل الـ pcr!

رأجاًنا حمية

المصابين، وهو ما تشير إليه بوضوح الزيادة الكبيرة في الأونة الأخيرة في عدد الاتصالات على «الخط الساخن» للبرنامج الوطني، وهذه الزيادة تعني أن علاج «كورونا» ليس دوائياً فقط، بل نفسي أيضاً. ولئن كان القيمون على البرنامج لا يملكون إلى الآن أدلة بالأرقام على ما آلت إليه صحة المصابين النفسية، لكن الأكد أنها زادت كثيراً عن السنوات السابقة، خصوصاً أن هؤلاء لا يعانون فقط من إصابتهم بفيروس كورونا، بل أيضاً من «ظروف غير مستقرة (الوضع الاقتصادي الاجتماعي والإنهيارات المتلاحقة) تجعلهم أكثر هشاشة للتأثر بتلك الوصمة».

بالأدلة العادية (دراسة تعود إلى العام 2008)، وفي مجتمع خال من الفيروس، يناهز عدد السكان الذين اختبروا على الأقل سمة واحدة من الاضطراب النفسي 25.5%، فيما 10.5% عانوا من اضطراب نفسي واحد، ويناهز عدد من عانوا من اضطراب نفسي شديد 4.6%. وقد وصل 4.3% إلى حد التفكير في الانتحار، فيما نفّد 2% فعلاً محاولة انتحار. الأرقام لا تكذب، والصحة النفسية أصعب من الصحة العادية في أحيان كثيرة، خصوصاً إذا ارتبطت بوصمة من هنا دور الحملة التي تأتي من ضمن الخطة الوطنية للاستجابة على صعيد الصحة النفسية لكوفيـد 19، وتهدف أولاً إلى «دفع» الوصمة و«تعزيز الصحة النفسية والتخفيف من الضغوط ذات الصلة بفيروس كورونا، بما في ذلك الوصمة والتمييز ضد الأشخاص المتضررين، كما العاملون في مجال

«الاختبار الأهم» ليس نتيجة الفحص المخبري التي ينتظرها المشتبه في إصابتهم بالفيروس، بل «اختبار مدى وقوف بعضنا إلى جانب بعض في هذه اللحظة»، يقول رئيس البرنامج الوطني للصحة النفسية الدكتور ربيع شناعي، إذ إن الوصمة أخطر من المرض، بحسب شناعي، وفي حالة المصابين بفيروس «كورونا»، كانت سبباً في «القتل النفسي» لكثير من

تقرير

التدخين يزيد مرّة ونصف مرّة مضاعفات «كورونا» لمنع السماح بعودة «الأراكيل» في المطاعم

إيلده القصبت

بيان «دراسات مستقلة أثبتت أن التدخين على أنواعه يزيد من خطر الإصابة بفيروس كورونا، من خلال تكرار حركات الاتصال بين الوجه واليدين، ومشاركة مختلف أجزاء النرجيلة (حجرة المياه، والنربيش، والقطعة البلاستيكية التي تُوضع في الفم (البيسم)، وضرب مبدأ التباعد الاجتماعي، وتدني المناعة، وزيادة الاستعداد لعدوى الجهاز التنفسي. كما أن النرجيلة بطبيعتها تعزّز بقاء الكائنات الجرثومية الحية فيها، مهما تشددت أساليب تنظيفها».

الصحة النفسية»، و«تقديم الدعم في مجال الصحة النفسية للأشخاص في الحجر الصحي في المستشفى أو في المنزل وأسرهم، ودعم الصحة النفسية للعاملين الصحيين والعاملين في الصفوف الأمامية»، وأخيراً «ضمانة استمرارية رعاية الصحة النفسية



واحد فقط من كل عشرة أشخاص قادر على الوصول إلى الخدمات النفسية

للأشخاص الذين يستخدمون خدمات الصحة النفسية»، وتتوخو أوجه المتابعة في إطار الحملة، إذ سيُعقب الإطلاق تخصيص مقدمات النشرات الإخبارية لـ«الاختبار الأهم». كذلك ستكون هناك «بوسترات» توعوية ستوزع بالتوازي، إضافة إلى أنشطة منها ما هو مخصص لعرض «قصص تضامن وتعاون حدثت على الأراضي اللبنانية»، إضافة إلى «مقابلات مع اختصاصيين ستنتقل إلى خطورة الوصمة على الأشخاص» وفق شناعي. أما المتابعة الأهم فستكون مع الأشخاص أنفسهم لناحية وصولهم إلى الخدمات، إذ تشير الأرقام إلى أن 1 من 10 هو من يصل إلى الخدمات النفسية فقط، وهذا التحدي الأصعب، خصوصاً في ظل زيادة الضغوط مع فيروس كورونا والأزمات التي تشهدها البلاد. من هنا، عملت وزارة الصحة، بالتعاون مع شركائها، على «تسهيل» وصول هؤلاء إلى الخدمات عبر إتاحتها من خلال الجمعيات والمستشفيات الحكومية، ولهذه الغاية، وضعت أيضاً «الخط الوطني للتلقّي الاتصالات. وبحسب شناعي، فقد زادت نسبة «الطلب على الخدمات النفسية، خصوصاً في ظل هذا الواقع»، ولهذا السبب «توجّهنا إلى رئاسة الحكومة برسالة طلبنا بموجبها جعل هذا الاتصال مجانياً، لإناحة الفرصة أمام آخرين لا قدرة لهم على القيام به، إلا أننا إلى الآن لم نخلق جواباً»، وإلى حين يصبح الاتصال متاحاً للجميع، يمكن عندها تقدير حاجات الناس النفسية التي ستزيد لا محالة.

وفي معرض نفي مزاعم تأثير منع التدخين على الاقتصاد والسياحة، لغت الكتاب التي «أن عائدات قطاع السياحة والضيافة ازادت بنسبة 3% خلال التطبيق الكامل للقانون 174، بين أيلول وكانون الأول عام 2012، وفق دراسة محلية استندت إلى بيانات وزارة المالية»، في حين «تبيّن أن 88% من السياح في لبنان يؤيدون حظر التدخين في الأماكن العامة».

منشقة «الحملة 174 لتطبيق قانون منع التدخين» رانيا بارود، أشارت في اتصال مع «الأخبار» إلى أن «منظمة الصحة

(مروان طحطح)

العالمية دعت الدول إلى الاستفادة من التجربة خلال أزمة كورونا للحد من التدخين، في حين أن إعادة السماح بتقديم الأراكيلة في المطاعم يتنافى والمعايير الصحية. إذ إن حجة تبديل النربيش وسواها غير خاضعة للرقابة، في حين أن المدخن ينشّر - مثل من يقوم بالسعال - الفيروس». الكتاب لغت التي أن لبنان الذي بعد «من أعلى الدول عالمياً بنسبة التدخين لبنان المنسقة» الحملة 174 لتطبيق قانون منع التدخين» رانيا بارود، أشارت في اتصال مع «الأخبار» إلى أن «منظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) عام 2005، و«هي معاهدة دولية ملزمة قانوناً وبناء عليها، أصدر لبنان القانون 174 للحد من التدخين وتنظيم صنع وتغليف وبيع منتجات التبغ عام 2011، وأي تعديل للقرارات أو القوانين بما يسمح بالنرجيلة هو غير قانوني وغير دستوري».

بذكر أن الكتاب وقعت عليه جهات نقابية عدة، بينها نقابات الأطباء والمرضى والممرضات والمهندسين والمحامين في بيروت، وجامعات خاصة منها الأميركية والقديس يوسف والأنطونية واللبنانية الأميركية، ومركز ترشيد السياسات في الجامعة الأميركية، إضافة إلى الحملة 174 ومركز منظمة الصحة العالمية للمعارف حول تدخين النرجيلة وسواها.